

القانون	الكلية
القانون	القسم
Political systems	المادة باللغة الانجليزية
الأنظمة السياسية	المادة باللغة العربية
الثانية	المرحلة الدراسية
م.م علي حميد علي	اسم التدريسي
The principle of hierarchy of powers	عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية
مبدأ تدرج السلطات	عنوان المحاضرة باللغة العربية
8	رقم المحاضرة
١- رمزي الشاعر، الأيديولوجية التحررية واثراها في الأنظمة السياسية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٧٥.	المصادر والمراجع
٢- حميد حنون خالد، الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة، القاهرة، ١٩٨١.	
٣- حميد حنون، قراءة في قانون إدارة الدولة العراقية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد ١.	

محتوى المحاضرة

اعتقد مناصرون مبدأ الفصل بين السلطات ان تطبيقه يعد من افضل الوسائل التي تكفل اشاعه الحرية ومنع استبدال السلطات ولذلك اصبح هذا المبدأ من الاسس القوية التي يرتكز عليها بناء الديمقراطية النيابية الا انما مفهوم مبدأ الفصل شاهد التحول في التطبيق نتيجة لتغير مواقع القوى السياسية وفعاليتها في هذا النظام السياسي ولذلك ظهر في النظم السياسية الحديثة نوع من توزيع السلطة بين هيئات متعددة التركيز الاختصاصات المهمة في حوزة هيئه على حساب هيئه اخرى واصبحت العلاقة بين السلطات علاقه تدرج وليست علاقه التوازن او مساواه وكانت تطور في البداية لصالح البرلمان حيث اصبح بسلطه التشريعية الأولوية بعد الحرب العالمية الأولى ويا استاذ ذلك يعود الى كونهم اكثر تمثيلا للشعب لان اعضاءها يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب ولذلك يجب ان يكون لها تأثيرا في كافة نشاطات الدولة حيث اتجهت بعض الدساتير الى تجريد الدولة من بعض الاختصاصات المقررة له وفقا للنظام البرلمان التقليدي وظهر ما يسمى حكومة البرلمان ثم تطورت الى حكومة الجمعية

الا ان فحجان كافة البرلمان لم يستمر طويلا وبدا نجم السلطة التنفيذية يبرق بعد الحرب العالمية الثانية وتراجع الدوري السلطة التشريعية في كثير من نظم السياسية بعد ظهور الدور المؤثر للسلطة اللائحه التي تباشرها السلطة التنفيذية ولعل من اهم اسباب تزايد دور السلطة التنفيذي هو تطور وظيفه الدوله من دوله حارسه الى دوله اسعار تحقيق الرفاهية للشعوبها فضلا عن تطور التقني الهاء الذي حدثه خلال القرن ٢٠ معده الى اتسام وظيفه الدوله الحديثه بطابق فني متخصص تتم ادارتها والاشراف عليها من قبل موظفين مختصين يطلق عليهم ويمكن اجمال مظاهر ازدياد نفوذ السلطة التنفيذية بالاتي

أولاً: تناقص دور البرلمان في التشريعات المالية حيث اتجهت ما هو الدساتير الحديثة الى اناطه مهمه اعاده ميزانيه الدوله وموازنتها السلطة التنفيذية وقصر الدوري البرلمان على اقرارها من حيث المبدأ وليس له ادخال تعديل عليها يتضمن زياده او تخفيها

ثانياً : اعطاء مشروع القانون الحكومي الأسبقية في المناقشة حيث لم تراعي بعض الدساتير مبدأ المساواة لما يتعلق بمشروعات القوانين التي تقترح من السلطين واعطت الأسبقية لمشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة

ثالثاً: اتجاها بعض الدساتير الاجيال السلطة التنفيذية ندا للبرلمان في المجال التشريعي فالمعروف ان الوظيفة الأساسية للبرلمان سن القوانين اما السلطة التنفيذية فتقوم بمهمه التنفيذ وليس التقرير الا انه حدث تطور هام على اختصاص السلطة التنفيذية حيث اتجهت بعض الدساتير في العملية التشريعية من خلال اللائح التي كانت تعد في البدايه وجودها بمثابة تشريع فرعي وليس اصلي

رابعاً : اعطاء رئيس الدوله سلطات واسع في الظروف الاستثنائية حيث ذهبت بعض الدساتير الحديثه الى قطاع رئيس الدوله سلطات واسعه عند قيام ظرف استثنائي مع ايجاد ضوابط إجرائية وموضوعيه تنظم هذه السلطات

